المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

غياب العدالة وتعليق الحقوق:

واقع النساء في ظل انهيار النظام القضائي الشرعي خلال حرب الإبادة الجماعية

المركـز الفلسطينـي لحقـوق الإنســان
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي:

مجمع الرؤيا – الطابق 12 شارع جمال عبد الناصر "الثلاثيني" مقابل جامعة الأزهر وبجوار الهلال الأحمر - دكتور حيدر عبد الشافي – غزة – ص.ب 1328.

هاتف: 2824776 / 2825893 / 08 2823725 فاكس: 08 2835288

فرعنا في خانيونس:

شارع جمال عبد الناصر – عمارة البطة.

تليفاكس: 2061025 / 08 2061035

فرعنا في جباليا:

عمارة عز الدين، الشارع العام، مدخل معسكر جباليا الشمالي.

تليفاكس: 2456336 / 08 2456335

بريـد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org

صفحة الموقع الإلكتروني: www.pchrgaza.org

المحتويات

مقدمة 4

النظام القضائي الشرعي في قطاع غزة 7

تعطل عمل النظام القضائي الشرعي خلال حرب الإبادة الجماعية 8

تداعيات استهداف النظام القضائي الشرعي وتعطّل أداء مهامه 13

عمل القضاء الشرعي خلال حرب الإبادة الجماعية 15

أثر تعطل النظام القضائي الشرعي على نساء قطاع غزة خلال حرب الإبادة 18

استهداف الاحتلال الإسرائيلي لمنظومة القضاء الشرعي في غزة:

انتهاك متعمد للحماية القانونية في سياق الإبادة الجماعية 37

التوصيات 39

مقدمة

تتجاوز الانتهاكات الإسرائيلية في سياق حرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة نطاق الاستهداف العسكري المباشر، لتشمل تفكيك بنية المجتمع الفلسطيني ومؤسساته الأساسية، وعلى رأسها النظام القضائي. ويُعد التدمير المنهجي للقضاء الشرعي، وعرقلة الوصول الآمن إلى العدالة، جزءاً من سياسة تهدف إلى محو الهوية القانونية والمدنية للفلسطينيين من خلال تعطيل البنية العدلية بالكامل. ولا يفضي هذا النهج إلى شلل وظيفي في عمل القضاء فحسب، بل يؤدي كذلك إلى خلق فراغ قانوني خطير، يقوّض إمكانية حماية الحقوق وتسوية النزاعات عبر آليات قانونية ومنظمة.

لقد خلّف هذا الانهيار المؤسسي في النظام القضائي الشرعي تداعيات خطيرة، انعكست بشكل خاص على النساء، اللواتي يعتمدن على هذه المنظومة باعتبارها المساحة القانونية الأساسية لضمان حقوقهن في قضايا الأحوال الشخصية، مثل التفريق، الحضانة، والنفقة. ومع غياب إمكانية الوصول إلى قضاء فعّال، تصاعدت المعاناة الاجتماعية والاقتصادية للنساء، ووجدن أنفسهن في أوضاع قانونية هشّة تفتقر إلى أي حماية رسمية، ما فاقم الضغوط اليومية عليهن وعلى أسرهن، في وقت تتعاظم فيه الحاجة إلى العدالة والإنصاف كضرورة إنسانية وقانونية ملحّة.

ولقد كثفت وحدة المرأة في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جهودها في توثيق شهادات وإفادات النساء المتضررات خلال ظروف الحرب وتعطل عمل المحاكم الشرعية، بهدف إبراز الأثر الكارثي لتعطيل القضاء الشرعي على حياتهن وحقوقهن. وذلك نظراً لأن الوحدة تولي اهتماماً خاصاً منذ نحو ثلاثين عاماً بالعدالة القانونية للنساء أمام القضاء الشرعي، لارتباطه المباشر بحقوقهن الأساسية في مجالات الزواج، التفريق، النفقة، الحضانة، والمشاهدة. وتسعى الوحدة لضمان وصول النساء إلى

العدالة وحماية حقوقهن، من خلال العمل كحلقة وصل بين النساء المتضررات والنظام القضائي، عبر تقديم الاستشارات القانونية، وتمثيلهن قضائياً أمام المحاكم الشرعية في الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية.[1]

في هذا التقرير، تسلط وحدة المرأة الضوء على واقع النظام القضائي الشرعي في قطاع غزة، وكيف تسببت حرب الإبادة في إصابته بشلل شبه كامل، إلى جانب طبيعة عمله المحدودة في ظل استمرار الهجوم. كما يتناول التقرير الأثر العميق لهذا الانهيار على حقوق النساء، وما ترتب عليه من فقدان الحماية القانونية الضرورية لهنّ في هذا السياق الإنساني المتدهور. ويُبرز التقرير أيضاً استهداف الاحتلال الإسرائيلي لمرافق القضاء كأحد أشكال الانتهاك المتعمّد للحماية القانونية المكفولة بموجب القانون الدولي، في إطار أوسع من سياسة الإبادة الجماعية.

1 منذ بداية حرب الإبادة وانهيار النظام القضائي في غزة، تتركّز جهود وحدة المرأة في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في توثيق الانتهاكات الإسرائيلية ضد النساء، إضافةً إلى العمل الميداني مع النساء النازحات من خلال جلسات توعية تجمع بين الإرشاد القانوني والدعم النفسي والاجتماعي، بهدف تمكينهن وحمايتهن. ونظراً لتعطّل عمل المحاكم الشرعية، يقدّم المركز مساعدات قانونية مجانية للنساء، تشمل الأوراق الثبوتية والحجج القانونية المعمول بها خلال الحرب، إلى جانب تسجيل المواليد وإعادة إصدار الوثائق المدنية المفقودة.

منهجية التقريــر

استند إعداد هذا التقرير إلى منهجية متعددة المصادر لضمان تقديم رؤية شاملة حول آثار تعطل عمل المحاكم الشرعية على النساء في قطاع غزة. تم جمع البيانات من مقابلات مع خمسة قضاة شرعيين من مختلف درجات التقاضي، بهدف الاطلاع على واقع عمل المحاكم خلال الحرب وفهم الصعوبات التي واجهها القضاء في الاستمرار بالعمل. كما تم جمع أربع عشرة إفادة وشهادة من نساء تعرضن مباشرة لتداعيات تعطّل المحاكم على حياتهن اليومية وحقوقهن القانونية، بما يشمل قضايا النفقة، الحضانة، المشاهدة، والتفريق، لإبراز الأثر الاجتماعي والنفسي المباشر على النساء وعائلاتهن.

كما شملت المنهجية مقابلات مع محاميات وحدة المرأة في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، اللواتي يمتلكن خبرة تمتد لنحو ثلاثين عاماً في متابعة قضايا النساء أمام المحاكم الشرعية، لتقديم تحليل معمق حول الإجراءات القانونية وطبيعة عمل المحاكم الحالية، والتحديات التي تواجه النساء في ظل الظروف الراهنة. واستُعين أيضاً ببعض المصادر الثانوية، بما في ذلك الدراسات والتقارير القانونية، لتوفير خلفية إضافية حول قانون الأحوال الشخصية المطبق في قطاع غزة والنظام القضائي الشرعي فيه. وتعتمد هذه المنهجية على دمج المصادر الأولية والثانوية، مع المتابعة الميدانية المستمرة، لتقديم تقييم شامل وموضوعي حول آثار تعطّل المحاكم الشرعية على حياة النساء وحقوقهن في قطاع غزة.

1.

النظام القضائي الشرعي في قطاع غزة

تعد الوظيفة الرئيسية للقضاء الشرعي جزءاً لا يتجزأ من النظام القضائي العام، حيث يتولى تنظيم شؤون الأحوال الشخصية، بما في ذلك قضايا الأسرة والعلاقات بين أفرادها، وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. وتشمل هذه القضايا الزواج، الطلاق، الولاية، الوصاية، الحضانة، النفقة، والتركة، إلى جانب قضايا أسرية أخرى.[2] وتلعب المحاكم الشرعية في قطاع غزة دوراً حيوياً في الحفاظ على استقرار الأسرة الفلسطينية وحماية حقوق الأفراد، حيث تمثل المرجعية الوحيدة للمسلمين في القطاع في هذا المجال.

يوجد في قطاع غزة عشر محاكم ابتدائية شرعية[3] موزعة في مختلف المحافظات، لتسهيل وصول المواطنين إلى العدالة الشرعية، وتشمل: محكمة غزة الابتدائية الشرعية، محكمة خان يونس، محكمة رفح، محكمة دير البلح، محكمة جباليا، محكمة بني سهيلا والقرى الشرقية، محكمة دير البلح، محكمة المنطقة الوسطى (النصيرات)، محكمة الشيخ رضوان، ومحكمة شمال غزة الابتدائية الشرعية. وتتكامل هذه البنية القضائية مع محكمتي استئناف شرعية،[4] تقع إحداهما في مدينة غزة والأخرى في مدينة خان يونس، بالإضافة إلى المحكمة العليا الشرعية، التي تُعد أعلى هيئة قضائية شرعية في القطاع.[5]

2 السلطة القضائية: ديوان قاضي القضاة. (2015). التقرير السنوي: السلطة القضائية: ديوان قاضي القضاة. ص15.
https://sjd.ps/uploads/files/20230510105200_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%202015.pdf#:~:text=%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1%20%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%20%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%20%D9%85%D9%86%D8%B3%D8%AC%D9%85%20%D9%85%D8%B9%20%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%20%D8%A7%D984%%D8%B9%D8%AF%D9%84,%D8%B3%20%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9%20%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A9%20%D8%A8%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%87%D8%A9%20%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AF%20.

3 تمثل هذه المحكمة الدرجة الأولى في نظام التقاضي، وتختص بالبت في الموضوعات المطروحة أمامها، حيث تصدر أحكامًا ابتدائية في الدعاوى المعروضة. انظر: طوافشة، عبد الكريم جبر علي. (2014). دراسة عن واقع المحاكم الشرعية وتطور القوانين المعمول بها في فلسطين. جامعة النجاح الوطنية. ص32.

4 محاكم الاستئناف: هي الدرجة الثانية في التقاضي، وتختص بالنظر في القضايا المستأنفة إليها من المحاكم الابتدائية، حيث تتعامل مع موضوع الدعوى. انظر المرجع السابق، ص 51.

5 المحكمة العليا الشرعية: هي الدرجة الثالثة والأخيرة في التقاضي، وتعد محكمة قانون. مقرها القدس. تتكون من هيئتين: واحدة في القدس والأخرى في غزة.

2.

تعطل عمل النظام القضائي الشرعي خلال حرب الإبادة الجماعية

منذ اندلاع حرب الإبادة في أكتوبر 2023، يعيش قطاع غزة تحت وطأة كارثة إنسانية لا سابق لها، كارثة تجاوزت حدود الدمار المادي لتنهش نسيج الحياة اليومية لكل من فيها، واجتث الاحتلال الإسرائيلي فيها بشكل منهجي كل مقومات البقاء. وقد تصاعد القصف بشكل كثيف وعشوائي، مدمراً مناطق سكنية وأحياء مدنية بأكملها، ما أدى إلى دمار واسع في البنية التحتية، ونزوح جماعي لعشرات الآلاف من السكان. أصبحت الحياة اليومية محفوفة بالمخاطر، والموت حاضراً في كل مكان، لا يفرّق بين بيت ومدرسة أو بين مستشفى ومأوى للنازحين.

وسط هذا الدمار الواسع، شهدت القطاعات الحيوية شللاً شبه كامل، شمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على حدّ سواء، وكان النظام القضائي من أكثرها تضرراً، ولا سيما المحاكم الشرعية بمختلف درجاتها: الابتدائية، الاستئنافية، والعليا. فقد واجهت هذه المحاكم صعوبات جسيمة في أداء وظائفها، نتيجة تدمير مقارها أو إحراقها، واستهداف القضاة والعاملين فيها، إضافة إلى غياب بيئة عمل قضائية آمنة ومهيأة، والانهيار الشامل في البنية القانونية الرسمية، وتعذر الوصول الآمن إلى المحاكم.

1.2 تدمير مقار المحاكم الشرعية

دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي ثلاث محاكم شرعية تدميراً كاملاً في قطاع غزة، بما في ذلك أرشيفها الذي كان يحتوي على مستندات ووثائق تاريخية هامة تمتد من العهد العثماني وحتى السابع من أكتوبر 2023. شملت المحاكم التي دُمرت بالكامل: محكمة شمال غزة الابتدائية، محكمة جباليا الابتدائية، ومحكمة الشجاعية الابتدائية، حيث فُقدت جميع الوثائق والأحكام المهمة.[6] كما تعرّضت بعض المحاكم الأخرى لأضرار جزئية، من بينها محكمة خان يونس الابتدائية والاستئناف، حيث فقدت معظم محتوياتها وملفاتها. وتم تصنيف بعض المحاكم ضمن المناطق

6 مقابلة أجراها طاقم المركز مع القاضي أحمد البحيصي. قاضي محكمة عليا بغزة بتاريخ 25 مارس 2025.

«الحمراء»، التي تحولت إلى مناطق عسكرية يصعب الوصول إليها، مثل محكمة رفح الشرعية الابتدائية.[7]

إضافة إلى ذلك، تعرّضت كل من محكمة غزة الشرعية الابتدائية، ومحكمة الوسطى الشرعية الابتدائية، ومحكمة الشيخ رضوان لأضرار جزئية، أسفرت عن فقدان عدد كبير من الأصول والوثائق الهامة، وأصبحت غير قابلة للاستخدام أو الوصول حاليًا، نتيجة استمرار استهداف الاحتلال الإسرائيلي للمنشآت المدنية الحكومية أو العامة.[8]

أما المحكمة العليا الشرعية، فقد كانت الأكثر تضرراً، حيث تعرّضت لعملية سرقة شاملة، قبل أن يتم إحراق ما تبقى منها بالكامل. وقد أسفر ذلك عن خسارة كارثية للبنية القضائية الشرعية في قطاع غزة، يصعب تعويضها أو ترميمها في المدى القريب.[9]

2.2 استهداف القضاة وموظفي المحاكم الشرعية

في خضم حرب الإبادة واسعة النطاق التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، ورغم تصاعد التهديدات وفقدان مقومات الأمان، أصرّ عدد من القضاة الشرعيين على مواصلة أداء مهامهم القضائية بإخلاص وتفانٍ، ساعين إلى الحفاظ على الحد الأدنى من استمرارية العمل القضائي وضمان وصول المواطنين، لا سيما الفئات الأكثر تضرراً، إلى درجة من العدالة في ظروف بالغة القسوة. برز من بينهم القاضي محمد أبو راس (قاضي محكمة غزة الابتدائية الشرعية)، القاضي محمد شحادة (قاضي محكمة شمال غزة الابتدائية الشرعية)، والقاضي عبادة الرقب (قاضي محكمة رفح الابتدائية الشرعية). كما شارك القاضي المتقاعد نايف راضي بخبرته القانونية في دعم منظومة العدالة الشرعية، رغم ظروف الحرب القاسية. غير أن قوات الاحتلال استهدفتهم بشكل مباشر، ما أدى إلى مقتلهم.[10]

كما قُتل عشرة من موظفي المحاكم الشرعية على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأُصيب عدد آخر من العاملين الذين واصلوا أداء واجبهم المهني بإصرار، محافظين على سير العمل وضمان حقوق المواطنين رغم التهديدات

7 مقابلة مع القاضي عمر نوفل. قاضي محكمة عليا، بتاريخ 20 أغسطس 2025.
8 مقابلة مع القاضي أحمد البحيصي.
9 المرجع السابق.
10 المرجع السابق.

المباشرة لحياتهم. كذلك تأثر عدد كبير من الموظفين بالنزوح أو الإصابة أو استشهاد أفراد من عائلاتهم، مما حدّ من قدرتهم على مواصلة العمل. ولم يتجاوز عدد الموظفين العاملين ثلث العدد المعتاد، الأمر الذي انعكس سلباً على سير العمل القضائي.[11]

3.2 غياب بيئة العمل القضائي الآمنة والمهيأة

أدى تدمير البنية التحتية في قطاع غزة إلى توقف شبه كامل في عمل المحاكم الشرعية، بعد أن استهدفت الغارات الإسرائيلية المقار القضائية بشكل مباشر، مما جعل استئناف أي نشاط قضائي أمرًا بالغ الصعوبة في ظل انعدام الأماكن الآمنة داخل القطاع. كما شكّل انعدام الأمن الناتج عن القصف المستمر عائقاً حقيقياً أمام حضور الأطراف والشهود، الأمر الذي عمّق من شلل المنظومة القضائية. ونتيجة لتدمير المقار الرسمية، اضطر القضاء الشرعي إلى أداء بعض مهامه في أماكن بديلة وغير مهيأة، كالشوارع، مراكز الإيواء، أو مقار تابعة لمؤسسات إغاثية. وقد أسفر هذا الواقع عن بيئة قضائية تفتقر إلى الحد الأدنى من الخصوصية والأمان، ما يعيق إصدار قرارات قانونية سليمة وعادلة. كما ضاعف تكرار أوامر الإخلاء وعمليات النزوح القسري الوضع سوءً، مما اضطر القضاة والمتقاضون إلى التنقل الدائم، فتعطّل الوصول إلى العدالة.[12]

إلى جانب ذلك، ساهم الانقطاع المستمر للكهرباء وتعطل شبكات الإنترنت في شلّ إمكانية عقد الجلسات الإلكترونية، ما جعل النظر في المنازعات الشرعية أمراً بالغ الصعوبة، وأحياناً مستحيلاً. ونتيجة لذلك، توقّف استقبال القضايا الجديدة كلياً، بينما ضاعت العديد من القضايا المنظورة سابقاً بسبب تدمير أو احتراق مقار المحاكم الشرعية، الأمر الذي عمّق الأزمة القضائية وخلّف فراغاً قانونياً واسع النطاق، حرم آلاف المتضررين، وفي مقدمتهم النساء، من حقوقهم الأساسية في التقاضي والوصول إلى العدالة.[13]

11 المرجع السابق.
12 مقابلة مع القاضي إبراهيم النجار، قاضي محكمة عليا في غزة، أجراها طاقم المركز بتاريخ 20 يوليو 2025.
13 المرجع السابق.

4.2 انهيار المنظومة القانونية الرسمية

يُعتبر غياب الأمن والشرطة القضائية، إلى جانب انقطاع وسائل الاتصال، من أبرز العقبات التي تعيق استمرارية عمل المحاكم الشرعية في قطاع غزة خلال الهجوم الإسرائيلي المستمر، حيث يقيد هذا الواقع قدرة المحاكم على استدعاء الأطراف المعنية وإصدار وتنفيذ القرارات القضائية، خاصة مع توقف التبليغات بشكل كامل نتيجة تعطل خدمات شركة "مرسال".[14]

أما فيما يتعلق بقضايا دائرة التنفيذ، فقد أصبح تنفيذ الأحكام الشرعية كأحكام النفقة والحضانة وغيرها شبه مستحيل، نتيجة النزوح المتكرر، وانقطاع التواصل مع الأطراف المعنية، وغياب الجهة المختصة بتنفيذ تلك الأحكام. حيث وتعتمد دائرة التنفيذ بشكل أساسي على السلطة القضائية ومأموري الضبط القضائي في متابعة تنفيذ قرارات المحاكم الشرعية، إلا أن هؤلاء الموظفين توقفوا بالكامل عن أداء مهامهم، خشيةً من الاستهداف الإسرائيلي المباشر لهم.[15]

وفي سياق الهجوم الإسرائيلي، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية قراراً بعدم تنفيذ أي استحقاق، حتى وإن كان صادراً عن محكمة شرعية، نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها قطاع غزة. وبذلك، توقفت الإجراءات القضائية الخاصة بتنفيذ الأحكام بشكل كامل، مما أدى إلى تعطيل النظام القضائي في هذا المجال، وزيادة معاناة المواطنين، وخاصة النساء، الذين باتوا بلا حماية قانونية لحقوقهن.[16]

5.2 صعوبة الوصول الآمن إلى العدالة

أحدثت صعوبة التنقّل تحولًا جذرياً في إمكانية الوصول إلى العدالة خلال الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث شكّل القصف العشوائي المستمر، وانعدام الطرق الآمنة، تهديداً دائماً ومباشراً لحياة القضاة والموظفين والمواطنين على حد سواء. وتفاقمت هذه الأزمة بشكل حاد بفعل الحصار المشدّد والتقسيم الجغرافي المفروض من قبل الاحتلال

14 مقابلة مع القاضي جمال الحفني، رئيس محكمة الاستئناف في غزة، أجراها طاقم المركز بتاريخ 21 إبريل 2025.
15 المرجع السابق
16 المرجع السابق.

الإسرائيلي، لاسيما قبيل الهدنة المؤقتة في يناير 2025، مما جعل التنقّل بين المحافظات شبه مستحيل. وقد انعكست مأساوية هذا الواقع في قصص نساء اضطررن للنزوح إلى محافظات جنوب وادي غزة، في حين بقي أزواجهن وأطفالهن في شماله، ما جعل محاولة العمل على قضاياهن شبه مستحيلة.[17]

17 مقابلة مع القاضي جمال الحفني.

3.

تداعيات استهداف النظام القضائي الشرعي وتعطّل أداء مهامه

أسفر تدمير المحاكم الشرعية وتعطل عملها خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي عن شللٍ شبه تام في أحد أعمدة منظومة العدالة، حيث فُقدت الوثائق الثبوتية، وتوقف النظر في الدعاوى بشكل كامل، ما أدى إلى ضياع الحقوق وتعطيل مسار التقاضي، ممهّداً لفوضى قانونية تُهدد السلم المجتمعي.

1.3 فقدان الوثائق الثبوتية في المحاكم الشرعية:

بذل ديوان القضاء الشرعي في غزة جهوداً حثيثة في السنوات الماضية لمواجهة المخاطر المستمرة الناتجة عن الهجمات الإسرائيلية المتكررة على القطاع. وفي هذا السياق، أطلق الديوان مشروع الأرشفة الإلكترونية للمحاكم الشرعية، بهدف حماية البيانات القانونية وضمان استمرارية العمل القضائي في ظل الأزمات. وقد شمل المشروع أرشفة عقود الزواج والطلاق، إلا أن حجم الأرشفة قبل اندلاع الحرب لم يتجاوز 10% من إجمالي القضايا والحجج وتركّز بشكل أساسي على قضايا الإرث وحججها.[18] أي أن ما يقارب 90% من الأحكام والقضايا الخاصة بالمواطنين لا تزال غير مؤرشفة.[19] ونتيجة لتدمير مقارّ المحاكم الشرعية خلال حرب الإبادة، فقدت هذه المحاكم عدداً كبيراً من الأوراق الثبوتية الهامة بمختلف أنواعها، وهو خلف فراغاً قانونياً كبيراً، وأثر بشكل كارثي على حقوق المواطنين، مما خلق حالة من عدم اليقين في استرداد حقوقهم.

2.3 توقف العمل في القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية

تتسم القضايا الشرعية بطبيعتها المستعجلة وارتباطها الوثيق بالأحوال الشخصية مثل النفقات، الحضانة، والمواريث، مما يستوجب سرعة البت فيها لحماية الحقوق وضمان استقرار الأسرة. ورغم ما كان بُذل من جهود حثيثة قبل

18 مقابلة مع القاضي عمر نوفل.
19 مقابلة مع القاضي جمال الحفني.

الحرب لضمان سير العمل القضائي بفعالية، حيث لم يتجاوز عدد القضايا المدورة بين عامي 2022 و 2023 الألف قضية، إلا أن العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة أدى إلى شلل شبه كامل في عمل النظام القضائي الشرعي. فقد أسفر تدمير مقار المحاكم الشرعية إلى فقدان غالبية الملفات القضائية التي كانت منظورة، الأمر الذي سيحول دون مواصلة النظر فيها بعد وقف إطلاق النار.[20]

وتُظهر البيانات المستندة إلى المعدلات السنوية الطبيعية لعمل المحاكم الشرعية في قطاع غزة حجم الضرر الكبير الناتج عن تعطل عمل الجهاز القضائي وفقدان الملفات. فقد كانت كل محكمة شرعية ابتدائية تنظر أكثر من ألف قضية سنويًا، وباحتساب عدد المحاكم الابتدائية العاملة في القطاع، يُقدّر أن عدد القضايا التي فُقدت ملفاتها أو تعطلت إجراءاتها قد يزيد عن عشرة آلاف قضية. وفي السياق ذاته، كانت محكمتا الاستئناف في غزة وخانيونس تنظران ما يقارب (1400) قضية سنوياً، بينما كانت المحكمة العليا الشرعية تنظر في حدود (800) قضية سنوياً، ما يُبرز حجم الفجوة القانونية التي خلّفها استهداف وتعطل المحاكم الشرعية.[21]

كما أدى الهجوم العسكري الإسرائيلي إلى توقف المحاكم الشرعية عن استقبال أية قضايا جديدة منذ اندلاع الهجوم، في ظل غياب مقومات العمل الأساسية وانعدام الأمن. كما توقفت دائرة التنفيذ عن أداء مهامها، لاعتمادها على السلطة القضائية ومأموري الضبط الذين لم يتمكنوا عن أداء وظائفهم نتيجة الاستهداف المباشر من قوات الاحتلال.[22]

20 مقابلة مع القاضي أحمد البحيصي.
21 مقابلة مع القاضي عمر نوفل.
22 مقابلة مع القاضي جمال الحفني.

4.

عمل القضاء الشرعي خلال حرب الإبادة الجماعية

يشهد توزيع عمل المحاكم الشرعية في قطاع غزة تغيّرات متواصلة وبشكل مستمر، تبعاً للظروف الأمنية المتقلبة وموجات التهجير القسري التي فرضتها الحرب. ويُعد التوزيع الذي تم اعتماده قبيل وقف إطلاق النار مثالاً على أحد أنماط التنظيم التي اضطُرّ إليها النظام القضائي لضمان استمرارية تقديم الخدمات في ظل التصعيد. فقد جرى تقسيم العمل خلال تلك الفترة إلى خمس محافظات، خُصّصت لكل منها نقطة مركزية للمعاملات الشرعية. ومع تصاعد الهجوم الإسرائيلي واتساع رقعة التهجير، طرأت تعديلات متكررة على هذا التوزيع وفق المستجدات الأمنية، فعلى سبيل المثال، نُقلت محكمة رفح إلى محافظة خان يونس بعد تهجير سكانها، بعد ذلك، ومع تهجير خان يونس ورفح معاً، جرى تحويل نقطة العمل إلى محكمة دير البلح في المحافظة الوسطى، لتتولى تقديم الخدمات الشرعية لكلا المنطقتين.[23]

أما في شمال وادي غزة، والتي شهدت موجات نزوح مبكرة وكبيرة، فقد تم تحويل العمل الشرعي إلى محكمة غزة الشرعية. ومع استمرار التصعيد العسكري، تم تقليص العمل لاحقاً إلى نقطة واحدة فقط في دير البلح، ضمن أوقات دوام محددة. وبعد انتهاء وقف إطلاق النار في مارس 2025، أُعيد توزيع نقاط العمل مرة أخرى بناءً على تقييم أمني شامل لكل المناطق.[24] ورغم هذه التحديات، واصلت نقاط القضاء الشرعي أداء مهامها في ظل ظروف استثنائية وقاسية، من خلال آلية عمل مرنة ومتغيّرة، غطّت مناطق متعددة من قطاع غزة، في محاولة حثيثة لتلبية احتياجات المواطنين في واحدة من أكثر المراحل التاريخية صعوبةً وتعقيداً.

تُواصل المحاكم الشرعية في قطاع غزة عملها في ظل ظروف الحرب الاستثنائية، لكن ضمن نطاق محدود. ينقسم عمل القضاء الشرعي بطبيعته إلى شقين: الأول يتعلق بالحجج الشرعية والتوثيق، أما الشق الثاني فيتعلق بفض المنازعات والخصومات بين الأطراف. وخلال حرب الإبادة الجماعية، يقتصر عمل القضاء الشرعي على الشق الأول بينما تم تعطيل النظر في القضايا بشكل كامل كما تم ذكره سابقاً.[25]

23 مقابلة مع القاضي أحمد البحيصي.
24 المرجع نفسه.
25 المرجع نفسه.

تعمل المحاكم الشرعية في الفترة الحالية، على استصدار الحجج الشرعية، وتشمل كلاً من: الولاية، والوكالة في شؤون الولاية، الوصاية المؤقتة، حصر الإرث، الوصاية المشتركة، والتخارج. كما تشمل أيضاً حججاً أخرى ضرورية، مثل حجة الإعالة، الحضانة، الترمل، الوكالة في الوصاية، حجة العزوبة، وغيرها من الحجج المرتبطة بإثبات الحقوق الشخصية والوضع القانوني للأفراد في ظل تعقيدات الواقع الإنساني الراهن.[26]

كما يتابع القضاء الشرعي معالجة مختلف المعاملات الشرعية، وفي مقدمتها توثيق الزواج والطلاق وفق الأصول الشرعية والقانونية. كما تُستخرج حجج تصادق على الزوجية خاصة للعقود العرفية التي أُبرمت خلال فترة الحرب داخل القطاع، وذلك بهدف تثبيت الوضع القانوني للزواج وضمان الحقوق المترتبة عليه.[27]

ويُعد الإرشاد الأسري من المهام الجوهرية التي تواصل المحاكم الشرعية متابعتها رغم الظروف الاستثنائية، إذ تُحال النزاعات الأسرية إلى دوائر الإرشاد المتخصصة التي تبذل جهوداً حثيثة في محاولة الوصول إلى تسويات ودية بين الأطراف المتنازعة. وعند التوصل إلى اتفاق، يُنظَّم محضر رسمي يُعرف بـ "اتفاقية إرشاد أسري"، يُعتبر ملزماً قانونياً، ويُعامل كسند تنفيذي له قوة التنفيذ أمام القضاء. إلا أن تنفيذ هذه الاتفاقيات خلال حرب الإبادة الجارية يتم بالطرق الودية والتوافقية فقط، نظراً لغياب القوة التنفيذية ممثلة في الشرطة القضائية، ما يحول دون إمكانية الإلزام الجبري لأي من الأطراف، ويجعل التنفيذ مرهوناً بإرادتهم الذاتية.[28]

إضافة إلى ما سبق، تباشر المحاكم الشرعية بتنظيم محاضر إثبات الوفاة للأشخاص الذين استُشهدوا أو توفوا بعد 7 أكتوبر، ولا سيما أولئك الذين لم تُسجّل وفاتهم رسمياً في سجلات وزارة الصحة بسبب ظروف الحرب والنزوح القسري. وقد بلغ عدد المحاضر المنظمة في هذا السياق أكثر من أحد عشر ألف محضر حتى الآن.[29] كما يتم التعامل مع حالات المفقودين من خلال إعداد محاضر خاصة تُمنح لذويهم أو أصحاب الصفة القانونية، بما يوفّر لهم وثائق أولية تُسهم في متابعة حقوقهم لدى الجهات الرسمية أو الجمعيات، إلى حين التمكّن من رفع دعاوى "إثبات وفاة مفقود" بعد وقف إطلاق النار واستقرار الأوضاع في قطاع غزة.[30]

26 مقابلة مع أ. سماح عاشور، محامية شرعية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
27 مقابلة أجراها طاقم المركز مع القاضي محمود فروخ، قاضي محكمة شرعية ابتدائية بتاريخ 11 أغسطس 2025.
28 المرجع نفسه.
29 المرجع نفسه.
30 مقابلة مع المحامية سماح عاشور.

وتعكف المحاكم الشرعية حالياً على أرشفة جميع المستندات المتعلقة بعقود الزواج، وشهادات الطلاق، وكافة الحجج المسجلة التي تم إصدارها خلال فترة الحرب، وذلك بهدف حفظها وضمان عدم ضياع الحقوق وتثبيت الوقائع الشرعية والقانونية بشكل رسمي وموثق.[31]

حتى هذه المعاملات، وعلى الرغم من محدوديتها وأهميتها البالغة، ما زالت تواجه تحديات كبيرة في إنجازها، فإتمامها يتطلب معرفة مسبقة بمقار المحاكم، التي تتغيّر مواقعها باستمرار تبعًا للظروف الأمنية. يضاف إلى ذلك قدرة الأطراف على الوصول الفعلي للمحاكم، وهو ما يصطدم بعوائق حقيقية مثل انعدام المواصلات العامة، والتهديد المستمر بقصف التجمعات السكانية، ما يجعل كل محاولة للوصول محفوفة بالخطر. في ظل هذا الواقع، تصبح متابعة أبسط المعاملات الشرعية مهمة شاقة ومرهقة، رغم أنها أساسية لتنظيم الحياة الأسرية وضمان الحد الأدنى من الحقوق الشخصية في ظل حرب مدمرة وانهيار متواصل في بنية العدالة.[32]

31 مقابلة مع القاضي محمود فروخ.

32 مقابلة مع المحامية غادة النزلي، محامية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

5.

أثر تعطل النظام القضائي الشرعي على نساء قطاع غزة خلال حرب الإبادة

تُواجه النساء في النزاعات المسلحة أوضاعاً بالغة الهشاشة، نتيجة تأثرهن المباشر بتداعيات الحرب، وانهيار البُنى القانونية والاجتماعية، وتعرضهن المستمر لأشكال متعددة من التمييز والعنف، وتُنتج هذه الأوضاع احتياجات قانونية مُلحّة تستدعي تدخلًا قضائيًا عاجلًا. وفي قطاع غزة، تُشكّل المحاكم الشرعية الملاذ القانوني للنساء، لا سيّما في القضايا المرتبطة بحقوقهن داخل الأسرة، وأي تعطيل في عمل هذه المحاكم أو عرقلة لوصول النساء إليها، يعني حرمانهن من الإنصاف، وتركهن في مواجهة واقع قانوني واجتماعي تتفاقم فيه الانتهاكات دون أي مسار فعال لاسترداد الحقوق أو حماية الكرامة.

في سياق حرب الإبادة الجماعية التي شنّها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وما صاحبها من تدمير لمقار المحاكم الشرعية واستهداف مباشر للقضاة والعاملين فيها، إلى جانب الانهيار الكامل للمنظومة القانونية والبنية التحتية وغياب الأمن، أصبح الوصول إلى العدالة شبه مستحيل، لا سيّما بالنسبة للنساء والفئات الأكثر هشاشة، مما ترك آثارًا عميقة على الحماية القانونية التي توفرها هذه المحاكم.

ولبيان حجم التأثير الذي خلّفه الانهيار القضائي على النساء، نسلّط الضوء على أبرز القضايا الشرعية التي تمسّ حياتهن مباشرة، مثل النفقة، الحضانة، حق المشاهدة، والتفريق بسبب العنف الأسري. وتُظهر شهادات النساء الواردة لاحقاً جانباً من الأثر النفسي والاجتماعي العميق لانهيار منظومة العدالة، بما في ذلك تصاعد مشاعر العجز والتهميش، وتزايد الانتهاكات دون وجود أدوات قانونية فعّالة للردع أو الإنصاف.

1.5 توقّف النظر في دعاوى نفقة الزوجة

تواجه عائدة ،47 عاماً، ظروفاً معيشية بالغة الصعوبة بعد أن هجرها زوجها قبل اندلاع الحرب. كانت تأمل في رفع دعوى نفقة زوجة لتأمين احتياجاتها الأساسية، إلا أن تدمير المحاكم الشرعية وتعطل النظام القضائي جراء الهجوم الإسرائيلي حالا دون تحقيق ذلك، فأُجبرت على مواجهة الحياة بمفردها، محرومة من أي دعم أو حماية قانونية.

> أنا أم لخمسة ابناء، وكان زوجي قد انفصل عنا قبل اندلاع الحرب. وفي تاريخ 5 أكتوبر 2023، قررت التواصل مع محامٍ لتوكيله في رفع دعوى نفقة زوجة. إلا أنه لم يمضِ سوى يومين حتى بدأت الحرب في 7 أكتوبر، دمّر الاحتلال الإسرائيلي خلالها كل شيء، بما في ذلك المحاكم الشرعية.
>
> منذ بداية الحرب وحتى يومنا هذا، ما زلت أطالب زوجي بالنفقة، إلا أنني لم أتحصل منه على أي مبلغ يُذكر. كما أنني عاجزة عن اللجوء إلى القضاء الذي لم يعد قادرًا على أداء مهامه في ظل هذه الظروف، وهو ما استغله زوجي كذريعة لعدم دفع النفقة. ومع استمرار الحرب، تتفاقم الأوضاع المعيشية سوءًا؛ فالحياة أصبحت أكثر قسوة، والمجاعة تنتشر بشكل متزايد، وهناك ارتفاع جنوني في الأسعار، وانعدام القدرة على شراء أبسط الاحتياجات من السوق، خاصة وأنني لا أعمل وليس لدي أي مصدر دخل.
>
> ومما فاقم سوء وضعي أنني كنت لا أتلقى أي مساعدات إنسانية، إذ تُسجِّل المؤسسات الإغاثية المساعدات باسم الزوج، وهو المستفيد الوحيد منها، رغم أنه هجرني منذ مدة. حاولت مرارًا أن أشرح حالتي للمؤسسات، لكنني كنت عاجزة عن إثبات هجره لي قانونيًا بسبب أنني كنت أظن أن المحاكم معطلة تماماً ولا أعرف أماكن مقارها، ما أبقاني خارج أي نظام دعم أو حماية. يشعرني هذا الوضع بالقهر والإحباط، فأنا أتحمّل أعباء الحياة وحدي، رغم أن زوجي يعمل وبإمكانه دفع نفقة لي.[33]

33 تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 12 أغسطس 2025 بمدينة خان يونس.

ووفقاً لقانون الأحوال الشخصية المطبق في قطاع غزة فإن النفقة هي ما يُنفقه الزوج على زوجته من مال، وتشمل توفير ما تحتاجه من طعام، وكسوة، وسكن، وغيرها من المتطلبات الأساسية للمعيشة. وتبدأ أحقية الزوجة في النفقة من تاريخ إبرام عقد الزواج، وتظل مستحقة لها طوال فترة العلاقة الزوجية، طالما لم يظهر ما يسقط هذا الحق. وفي حال امتنع الزوج عن الإنفاق، يحق للزوجة المطالبة بالنفقة أمام المحكمة الشرعية، التي تقوم بتقديرها وفقًا للظروف المادية للزوج، سواء كان ميسوراً أو معسراً.[34]

» حرمان النفقة يضاعف معاناة الأم وطفلتها في ظل الحرب

تقول السيدة (ر.ز)، وهي زوجة حصلت على حكم نفقة قبل اندلاع الهجوم الإسرائيلي، إن تعطل عمل المحاكم الشرعية خلال حرب الإبادة حال دون تنفيذ الحكم، ما تركها بلا دخل أو حماية، تكافح وحدها لإطعام ابنتها المريضة وتأمين علاجها، وسط غياب كامل لأي دعم قانوني أو إنساني وفي ظل ظروف معيشية تنهك قدرتها على الصمود يومًا بعد آخر.

> في يوليو 2023، غادرتُ إلى منزل أهلي بعد أن بلغت بي معاملة زوجي حداً لا يُحتمل من العنف الجسدي والنفسي. وفي سبتمبر من العام نفسه، حكمت لي المحكمة بالنفقة الزوجية، وبعد فترة قصيرة وضعت طفلتي "ميرفت". لكن مع اندلاع الحرب في أكتوبر 2023، تعطّل عمل المحاكم الشرعية، وعمّ الموت والدمار كل مكان. فوق هذا كلّه، نزح زوجي مع عائلته إلى جنوب القطاع، بينما بقيت أنا وطفلتي في الشمال. استغلّ زوجي هذا الواقع، وتهرّب من تنفيذ حكم النفقة، رغم أنه يعمل خلال الحرب ويتكسب جيداً.
>
> بحثتُ بكل طاقتي عن سبيل يُجبره على الإنفاق علينا، خاصة أنني أعيش في كنف أهلي الذين يعانون أصلاً من ظروف معيشية قاسية، لكنني اصطدمت في كل محاولة بجدارٍ مسدود، ولم أجد من يقف إلى جانبي أو يساندني. وبعد الهدنة المؤقتة في يناير 2025، عاد زوجي إلى الشمال واستقر فيه، لكنه واصل رفضه الإنفاق

34 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية في منظومة قوانين الأحوال الشخصية: دراسة حالة للوضع القانوني للمرأة في منظومة قوانين الأحوال الشخصية المطبقة في قطاع غزة مقارنة مع اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.ديسمبر 2003، ص 24.

عليّ وعلى طفلته، رغم أن حالتها الصحية تستدعي علاجًا مستمراً؛ فقد شخّصها الأطباء بضمور في العضلات وتأخّرٍ عقلي يؤثر على نطقها وحركتها.

لا أملك عملاً، ولا مصدر دخل. أعيش وضعًا قاسياً مع طفلتي، مضطرة لطلب كل شيء من والدي وإخوتي، في وقتٍ لا أجد فيه من يُنصفني أو يُجبر زوجي على تنفيذ حكم المحكمة. لا أعرف إلى أي سبيل أسلكه، لأرحم نفسي وابنتي من ذل الحاجة، التي كثيراً ما تجبرني على التقصير في علاجها، بل وحتى في طعامنا، وهو ما ينعكس مباشرة على صحتنا الجسدية والنفسية. كل ما أريده هو أن أعيش بكرامة لا أكثر.“ [35]

2.5 توقّف النظر في دعاوى نفقة الأولاد

تعيش السيدة (ح.ه) أوضاعاً إنسانية قاسية داخل مركز الإيواء، حيث تكافح يومياً لتأمين الحد الأدنى من احتياجاتها واحتياجات بناتها، وسط غيابٍ تام لأي دعم من زوجها، رغم قدرته المالية. ومع تعطل المحاكم الشرعية، تجد نفسها عاجزة تمامًا عن المطالبة بنفقة أبنائها، لتظل معاناتها معلّقة بين الحرمان والقهر، دون أي مساندة قانونية أو إنسانية.

”

إثر القصف العنيف الذي تعرّضت له منطقتنا من قبل الطيران الحربي الإسرائيلي نزحنا أنا وزوجي وأولادي السبعة، أربع أولاد وثلاث بنات، إلى الجنوب، بسبب خطورة الوضع الأمني، ولكن لم يمضِ وقت طويل حتى تركني زوجي بعد النزوح، وتخلى عن مسؤولياته، وتركنا نواجه المصير وحدنا دون نفقة أو منفق.

بناتي، يعشن معي في ظروف مأساوية داخل مركز الإيواء، بلا خصوصية، ولا احتياجات أساسية، حتى أبسط الأمور التي تمس كرامتهن لم تعد متوفرة. لم أعد أستطيع توفير الفوط الصحية لهن مما يسبب لهن إحراج شديد عند استخدام الحمام أمام باقي النازحين، وكل هذا بسبب امتناع والدهن عن الإنفاق، رغم أنه موظف حكومي ويتقاضى راتبه بشكل منتظم.

35 تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 16 يوليو 2025 بمدينة غزة.

حاولت أن أرفع دعوى نفقة لأولادي، لكنني لم أستطع، لأن المحاكم الشرعية معطّلة تمامًا منذ بدء الحرب، وقد دُمّرت مقارّها وتوقّف العمل في جميع القضايا. الوضع المعيشي مأساوي، لا يوجد فرش ولا أغطية، والطعام شحيح جدًا، والأسعار مرتفعة بشكل جنوني، والمساعدات أصبحت شبه معدومة. لا نملك شيئاً لنأكله سوى ما يأتينا من بعض التبرعات، وحتى المواد الغذائية التي كانت توزعها الوكالة لم تعد تصل، بسبب الحصار ومنع دخول البضائع. أنا الآن بلا دخل، بلا دعم، أتحمّل كل شيء وحدي، وأعيش أسوأ أيام حياتي، بينما زوجي، الذي هو أولى الناس بالإنفاق على أولاده، اختار أن يتخلى عنا، تاركًا أبناءه وبناته في مواجهة الجوع والحرمان والقهر.“ [36]

» معركة أم من أجل حياة طفلتها في غياب النفقة

تُواجه (ل.س.)، 27 عاماً، واقعًا إنسانيًا بالغ القسوة، إذ تتحمّل وحدها مسؤولية طفلتها المريضة، في ظل امتناع الأب عن الإنفاق وغياب أي إمكانية قانونية للمطالبة بنفقتها. وتُفصح في إفادتها عن معاناتها قائلة:

“

وقع طلاقي في نوفمبر من عام 2021، وتنازلت حينها عن جميع حقوقي على أمل أن أحظى بالاستقرار لتربية طفلتي. وفي عام 2022، رفعت دعوى نفقة لطفلتي أمام المحكمة الشرعية، وصدر حكم لها بذلك. امتثل والدها للحكم لبضعة أشهر فقط، ثم توقف عن الدفع مستغلاً ظروف الحرب كذريعة لقطع النفقة تمامًا، دون أي اعتبار لاحتياجات طفلته أو مسؤولياته تجاهها.

رنا، ابنتي الصغيرة، تعاني من وضع صحي بالغ التعقيد، إذ وُلدت وهي مصابة بالشفة الأرنبية وانغلاق في الجمجمة، وأجرت عمليتين جراحيتين حتى الآن، ولا تزال بحاجة إلى ثلاث عمليات أخرى على الأقل. ورغم ذلك فإن والدها لا يمدّ يده بالمساعدة. كنت أستند إلى النفقة البسيطة كحد أدنى يعينني على رعاية ابنتي، لكن مع انقطاعها أصبحتُ عاجزة تماماً عن تأمين احتياجاتها الأساسية. اضطررت للجوء إلى عائلتي طلباً للعون، رغم

36 تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 12 أغسطس 2025 في مدرسة ذكور النصيرات الإعدادية (أ)

علمي بضعف إمكاناتهم، وكنت أشعر في كل مرة بالخجل والوجع، إذ كيف أطلب ممن لا يملك شيئًا؟

مع اشتداد الظروف، وجدت نفسي مضطرة لتأجيل علاج طفلتي، واضعة لقمة العيش في كفة وصحتها في كفة أخرى، أُقدّم الخبز على الدواء، لا عن قسوة، بل عن عجز. غياب المحاكم عمّق ألمي كأم عاجزة عن حماية ابنتها في ظل حرب شرسة."[37]

بموجب المادة (395) من قانون الأحوال الشخصية المطبق في قطاع غزة، تُعتبر نفقة الطفل الفقير واجباً يقع على عاتق والده بشكل أساسي، دون أن يُلزم بها أي طرف آخر. ولا تنتقل هذه المسؤولية إلى غيره إلا في حال كان الأب فقيراً أو غير قادر على الكسب بسبب عاهة بدنية أو عقلية تمنعه من العمل، ففي هذه الحالة تنتقل النفقة إلى أقاربه من جهة الأصول، وفقًا لشروط وإجراءات محددة نص عليها القانون.[38]

» معاناة أم محرومة من العدالة والأمان وحقوق طفلها الأساسية:

أفادت (آ. ب)، 19 عاماً، لطاقم المركز، بأنها وجدت نفسها في مواجهة قاسية مع واقع معقد من النزوح، والأمومة المبكرة، والعنف الزوجي، والجوع، وسط غياب الحماية القانونية. كانت قد رفعت دعوى نفقة زوجية وكان من المقرر النظر فيها في 8 أكتوبر 2023، لكن اندلاع الحرب قبلها بيوم أدّى إلى إغلاق المحاكم وتعليق الإجراءات، ما حال دون متابعة قضيتها أو رفع دعوى جديدة لنفقة طفلها.

"... في 23 نوفمبر 2023، أنجبت طفلي الأول، وبدلًا من أن أحظى بالاستقرار والرعاية، وأحتضنه في بيت آمن، وجدتُ نفسي مجبرة على النزوح مع عائلتي إلى إحدى المدارس. أعيش هناك اليوم في غرفة مكتظة، بلا خصوصية، ولا أدنى مقومات للحياة الكريمة. لا طعام كافٍ، ولا ملابس، ولا حليب أو حفاضات لطفلي.

37 تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 15 أغسطس 2025 بمدينة غزة.

38 انظر القسم الحادي والأربعون، النفقة الواجبة للأبناء على الآباء، من قانون الأحوال الشخصية على مذهب الإمام أبو حنيفة والصادر في زمن الحكم العثماني لفلسطين سنة 1336 هجري.

كل ما حولي يُشعرني بالعجز... حياة قاسية لا تليق بطفل حديث الولادة، ولا بأم تحاول فقط أن تحمي صغيرها. وما فاقم ألمي، أن زوجي رفض تسجيل الطفل بعد ولادته. حاولت مرارًا دون جدوى، ومضى عامٌ كامل دون أن أتمكن من استخراج شهادة ميلاد له، مما حرم طفلي من العلاج، من المساعدات، ومن أبسط حقوقه، وكأنه غير موجود. كنتُ أنهار في كل مرة، وأشعر بالعجز والظلم، وكأن ابني لا يستحق حتى أن يُعرف باسمه."

تواصل بألـم:

"كنت أبكي لأيام متواصلة، لا أستطيع أن أوفر الحليب لطفلي. حاولت الرجوع إلى المحكمة لأطالب بالنفقة، لكن لا جدوى، فقد توقف العمل في المحاكم في ظل هذه الحرب التي دمرت كل شيء. اضطررتُ إلى فطام طفلي قبل أن يُكمل شهره السادس، ليس بإرادتي، بل بفعل المجاعة، وانعدام التغذية، والضغط النفسي الشديد الذي عايشته. أما الحليب الصناعي، فأصبح حلمًا بعيد المنال في ظل النزوح، وارتفاع الأسعار، وغياب أي شكل من أشكال الدعم أو المساعدة. كنت أراه يبكي من الجوع بين يديّ، وأنا عاجزة حتى عن تهدئته. اليوم، لا أملك شيئاً. لا مال، ولا غذاء، ولا أمان. فقط أحمل طفلي بين ذراعي وأحاول النجاة به من حربٍ تقتل كل شيء. لا أعلم كيف أواصل في ظل النزوح، والفقر، وإغلاق المحاكم. لكنني مضطرة. لا خيار آخر." [39]

وقد زادت الأوضاع تفاقماً بتعطّل عمل صندوق النفقة،[40] الذي توقّف شأنه شأن باقي المؤسسات الرسمية. ويُعزى هذا التوقف إلى أن كافة أرصدة الصندوق مودعة في هيئة البريد الحكومي، التي شلّها العدوان منذ اليوم الأول، مما حال دون سحب أي مبالغ مالية أو تنفيذ أي إجراء مالي، لتُترك بذلك الأسر المستحقة للنفقات في مواجهة العجز والحرمان وسط ظروف إنسانية بالغة القسوة.[41]

39 تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 21 ابريل 2025، في مدرسة اليرموك بمدينة غزة.

40 صندوق النفقة: مؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً في فلسطين، يهدف إلى ضمان تنفيذ أحكام النفقة للأفراد المستحقين، خاصة الفئات المهمشة مثل الأطفال والنساء وكبار السن وغير القادرين على الكسب. يقوم الصندوق بصرف النفقة للمستفيدين نيابة عن المحكوم عليهم الذين يتخلفون عن الدفع، ثم يقوم بتحصيل المبالغ من المحكوم عليهم لاحقاً.

41 مقابلة أجراها طاقم المركز مع أ. أسامة أبوشنب، مدير صندوق النفقة في قطاع غزة، بتاريخ 11 أغسطس 2025.

يعتمد الصندوق أيضاً على الباحثين الاجتماعيين لتحديث بيانات الحالات المستفيدة، مثل عدد النساء اللواتي فقدن أزواجهن أو لا يحصلن على نفقات، إلا أن هذه البيانات الحيوية غير متوفرة حالياً بسبب النزوح المتكرر وتشتت المستفيدات، مما يصعّب الوصول إليهن ومتابعة قضاياهن وقضايا أبنائهن. وتتفاقم الأزمة في ظل غياب مقرات مناسبة وآمنة للعمل، خاصة بعد استهداف الأماكن الحكومية بالقصف المتواصل، ما يجعل أي نشاط رسمي معرضًا للخطر ويزيد من صعوبة تقديم الدعم الضروري للمستفيدات.[42]

3.5 توقف النظر في دعاوى حضانة الأولاد

تروي (س.ك.) 23 عاماً، معاناتها في ظل توقف عمل المحاكم الشرعية، وهي أم شابة وجدت نفسها محرومة من طفلتها في لحظة هي الأشد ضعفًا، دون أن تتمكن من اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحضانتها:

> أنا امرأة متزوجة، وأتعرض بشكل مستمر للتعنيف اللفظي والجسدي من قبل زوجي وعائلته. وخلال فترة الحرب، أنجبت طفلتنا الأولى، لكن الخلافات تصاعدت. هربتُ إلى بيت أهلي في دير البلح، لكنهم منعوني من أخذ طفلتي معي. حاولنا مراراً استعادتها أو حتى رؤيتها، لكن دون جدوى. لم يُسمح لي حتى برؤيتها، وكل ليلة أموت قهراً واشتياقاً لها. أبكي بكاءً لا يتوقف، دموعي لا تجف من حرقة الفقد. طفلتي بحاجة إليّ، لحضني، لحليبي، لحب أمها، لكنهم حرموها من كل ذلك.
>
> لو لم تكن هناك حرب، لكنتُ لجأت إلى المحكمة الشرعية للمطالبة بحضانة ابنتي، ولما استطاع أحد على منعي من ذلك. لكن غياب العدالة وتعطّل المحاكم تركني عاجزة، مكسورة، أعيش موتاً بطيئاً كل يوم. كل ما أريده الآن هو أن تنتهي الحرب وأن أجتمع بابنتي، ثم أجد بعض الراحة. أنا متعبة... متعبة جداً.[43]

42 المرجع نفسه.

43 تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 11 يناير 2025، في مخيم المسمية بدير البلح.

الحضانة هي ضمّ الطفل إلى من يتولى رعايته وتربيته وخدمته، وهي حق يُمنح للصغير باعتبار مصلحته أولى من أي اعتبارات أخرى. وقد جاءت الشريعة الإسلامية لتقر بأن الأم هي الأحق بحضانة طفلها، حتى في حال طلاقها، إذ تُقدَّم على سائر النساء في هذا الحق. أما القوانين السارية في قطاع غزة، فقد حددت سن الحضانة لدى النساء بسبع سنوات للذكر، وتسع سنوات للأنثى. كما منحت المحكمة الشرعية صلاحية تمديد هذه الفترة لمدة إضافية تصل إلى سنتين، إذا اقتضت مصلحة الطفل ذلك، استنادًا إلى ما يقدّره القاضي من ظروف كل حالة.[44]

» معاناة أم محرومة من حضانة أبنائها في ظل القضاء المعطل

تُكابد (ر.ع.) 36 عاماً، آثاراً نفسية وإنسانية بالغة القسوة جراء حرمانها من حضانة طفليها خلال حرب الإبادة على قطاع غزة. ومع توقف عمل المحاكم الشرعية بالكامل بسبب الحرب، فُقدت أمامها أي فرصة لرفع دعوى حضانة لهما، مما فاقم عزلتها، وعمّق شعورها بالعجز والقهر:

> أنا أم لطفلين، أحدهما رضيع، والآخر مريض ويحتاج إلى رعاية خاصة. كنت قد تقدّمت بدعوى نفقة لي ولأطفالي أمام المحكمة الشرعية، لكن تعطّل عمل المحاكم حال دون استكمال الإجراءات. ورغم وضعي الصعب كنازحة بلا دخل أو أي مصدر دعم، كنت أُكافح بشق الأنفس لتأمين الحد الأدنى من احتياجات أطفالي، في ظل ظروف معيشية لا ترحم.
>
> في نهاية أبريل 2025، وتحديدًا بتاريخ 2025/4/31، كنت على وشك الخضوع لعملية جراحية صعبة. تواصلت مع زوجي وطلبت منه أن يتحمّل مسؤولية الطفلين لأسبوع واحد فقط، ريثما أتعافى. منذ تلك اللحظة، اختفى أطفالي من حياتي، لم أعد أراهم، ولا أسمع عنهم شيئًا. والدهم يمنعهم عني، وأنا عاجزة تماماً عن فعل أي شيء. إنني أشعر بالألم في كل لحظة، لم أعد أقوى على النوم ولا الأكل، دخلت في اكتئاب حاد، فهؤلاء الأطفال كل حياتي. قلبي يرتجف خوفاً عليهم، وخوفي الأكبر أن يكبروا وهم يظنون أنني تخلّيت عنهم.

44 مرجع سابق، الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية في منظومة قوانين الأحوال الشخصية، ص28.

لا قضاء ألجأ إليه، فالمحاكم الشرعية متوقفة تماماً في ظل هذه الحرب الشرسة. أملي الوحيد اليوم هو أن تتوقف هذه الحرب ويعود عمل المحاكم، لأتمكن من المطالبة بحضانة أطفالي واحتضانهم من جديد."[45]

« معاناة أم تُسلب حقوقها وتُحرَم من أطفالها في مواجهة غياب العدالة:

تذكر (أ. أ،) 27 عاماً، لطاقم المركز أنها تعرضت لابتزاز مباشر من زوجها سابقاً، حيث أجبرها على التنازل عن كامل حقوقها الشرعية مقابل وعدٍ بمنحها حضانة ابنها. إلا أنه لم يلتزم بالاتفاق لاحقاً، مستغلاً تعطّل عمل المحاكم الشرعية نتيجة الحرب.

"في تاريخ 2024/11/11، تعرّضتُ لاعتداءٍ عنيف من زوجي، ضربني ضرباً مبرحاً بلا رحمة، حتى شعرت أنني لا أُعامل كإنسانة، بل كوسيلة لتفريغ غضبه وإهاناته. منعني من أخذ ابني معي، وخرجتُ إلى الشارع لا أرى شيئًا من شدة الصدمة والانهيار. لا يمكن وصف قسوة أن تُجبر أم على ترك طفلها رغماً عنها. لجأت بعد ذلك إلى عدة لجان ورجال إصلاح، لكن في كل مرة كان يتهرّب ويرفض مقابلة أي أحد. ومنذ ذلك اليوم، مضت تسعة أشهر لم أرَ فيها ابني ولم أسمع صوته، رغم كل محاولاتي. علمت لاحقًا أن سلوكه أصبح عنيفاً تجاه الأطفال الآخرين، نتيجة غياب أمه عن حياته. أصبح ابني غريبًا عني، وأنا غريبة عنه. وبدلاً من إصلاح الوضع، بدأ زوجي بابتزازي، مطالبًا إياي بالتنازل الكامل عن حقوقي الشرعية مقابل الطلاق وحضانة ابني.

تحت ضغط نفسي هائل، وافقت على التنازل الكامل عن حقوقي مقابل أن تبقى حضانة ابني لي، وتم الانفصال رسمياً بتاريخ 2025/7/21 في محكمة معسكر الشاطئ، حيث قدمت إبراءً عاماً وتنازلت عن كل حقوقي. لكنه لم يلتزم بالاتفاق، وكان هدفه فقط إسقاط حقوقي وخداعي. وجدت نفسي محاصرة من كل جهة: لا قانون يحمي، لا مؤسسات تنصف، ولا مجتمع يقف إلى جانبي. بسبب الحرب وتعطّل المحاكم، خسرت كل شيء: حقوقي كزوجة، وحضانة ابني، وكرامتي كإنسانة. أنا كأم، لا أطلب شيئاً سوى أن أحتضن ابني. قلبي

45 تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 27 يوليو 2025، في مواصي خان يونس.

يتمزق كل يوم وأنا أتساءل: هل يأكل جيداً؟ من يهتم به؟ هل يشعر بالأمان؟ أصبحتُ أعاني من اكتئاب شديد، فقدت وزني، والصداع لا يفارقني من كثرة التفكير والحزن. لقد دفعت ثمناً باهظاً لظلم لم أختره، ولا أستحقه."[46]

4.5 توقف النظر في دعاوى مشاهدة واستضافة الأولاد

تسرد (ن.ع.) 31 عاماً، تفاصيل معاناتها الإنسانية والقانونية في سعيها لرؤية أطفالها، بعدما مُنعت نهائياً من رؤيتهم إثر رفضها الانصياع لشروط زوجها المجحفة، التي اشترط فيها التنازل الكامل عن حقوقها الشرعية مقابل أن يطلقها، مستغلاً وضعها كأم في ظل غياب المحاكم.

"في شهر مايو من عام 2023، قامت وحدة المرأة في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان برفع دعوى قضائية أمام المحكمة الشرعية في غزة تطالب بتمكيني من حقي في مشاهدة واستضافة أولادي. وقد صدر حكم قضائي لصالحي يؤكد حقي هذا. وفي يونيو من نفس العام، باشرت المحامية تنفيذ الحكمين عبر دائرة التنفيذ في محكمة غزة، وتمكنتُ بالفعل من رؤية أطفالي واستضافتهم داخل منزلي، في لحظات أعادت لي شيئاً من الأمل والسكينة.

كما كنت قد تقدمت سابقاً بدعوى تفريق للنزاع والشقاق، إلا أن المحكمة الشرعية لم تُصدر فيها حكماً، إذ توقفت جميع الإجراءات القضائية مع اندلاع العدوان الإسرائيلي على غزة بتاريخ 7 أكتوبر 2023. ومع تعطل عمل المحاكم الشرعية وتوقّف تنفيذ الأحكام، بات لدى زوجي مبررٌ ليمعن في التعسف والانتهاك، فحُرمت قسراً من رؤية أطفالي، ومزّق قلبي حرقة الشوق وانتظار انتهاء الحرب وعودة العدالة.

وفي مايو 2024، وبعد جهود حثيثة من أهل الخير من طرفي، وافق زوجي أخيراً على تمكيني من مشاهدتهم،

46 تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 17 أغسطس 2025، بمدينة غزة.

والتقيت بهم في خيمة بمنطقة الزوايدة. كانت تلك اللحظة بمثابة عودة الروح إلى جسدي. إلا أنه في يوم 4 يوليو 2024 كان بداية مأساة جديدة، فأثناء تواجدي مع أطفالي في الخيمة، تلقيت اتصالاً من زوجي هددني فيه بأنه لن يُتم إجراءات الطلاق إلا إذا تنازلت عن كامل حقوقي، بما في ذلك حضانة أطفالي وحقوقي المالية. رفضتُ فوراً هذه الشروط، لأنها تستغل ظروفي النفسية والإنسانية لإجباري على التنازل عن أبسط حقوقي الشرعية.

وعلى إثر ذلك، حُرمت مجدداً من مشاهدتهم، وانقطع كل تواصل معهم. اليوم، أنا أم تعيش فراغاً قاسياً لا يملأه إلا صوت أبنائها وطمأنتها عليهم. أعاني من فراقهم المؤلم، حيث لا أعلم عنهم شيئاً.“ [47]

» قلب أم معلّق بين حرمان مشاهدة طفلها وانتظار استئناف عمل المحاكم الشرعية:

تُعبّر (ح.أ.) 27 عاماً، بصوت يثقله الفقد والعجز، عن معاناتها بعد اضطرارها للانفصال عن زوجها تحت وطأة الحرب والعنف الأسري، دون أن تتمكن من رؤية ابنها الصغير منذ ذلك الحين.

”

في بداية أبريل 2024، ومع تفاقم الخلافات مع زوجي وتعنيفه المستمر تحت وطأة ضغوطات الحرب، لم يكن أمامي سوى قرار واحد، رغم قسوته: الانفصال عنه والانتقال إلى عائلتي النازحة. قرار أجبرت عليه حمايةً لنفسي، لكنه كان يحمل وجعاً آخر، حين أُجبرت على ترك ابني البالغ من العمر خمس سنوات خلفي. في تلك اللحظة، شعرت أنني أترك جزءًا من قلبي معه. ورغم أنني الحاضنة القانونية له، لم أتمكن من رؤيته سوى مرتين منذ بداية الخلاف. مرتان لا تكفيان لتطمين أم في ظل حرب قاسية وطويلة. يرفض والده بشكل قاطع أي تواصل، ويتعنّت في وجه كل محاولة للوساطة، وكأن حق الأم في طفلها أصبح أمراً قابلاً للمساومة.

47 تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 27 مايو 2025 بمدينة غزة.

كل ما أريده هو أن أراه، أن أحتضنه للحظة، وأخبره أنني لم أتخلَّ عنه. لكن لا سبيل لذلك في ظل غياب المحاكم، ولا جهة تُنصفني كأم في هذه الحرب. أبكي بصمت، وأشعر أنني أفقده يومًا بعد يوم، دون أن أملك أي وسيلة للوصول إليه أو حتى سماع صوته. توقّف القضاء منذ بداية الحرب جعلني عاجزة تماماً، لا أستطيع رفع قضية حضانة، ولا حتى المطالبة بحق بسيط كالمشاهدة. لو كانت المحاكم تعمل، لاستطعت الدفاع عن حقوقي وحقوق أطفالي. لقد طال أمد الحرب، وبدأ الأمل برؤيته قريباً يختفي.“ [48]

أعطى التعميم 2010/22 الصادر عن ديوان القضاء الشرعي المرأة حق مشاهدة صغيرها مرة واحدة في الأسبوع، سواء كانت هي الحاضنة أو غير الحاضنة، مع مراعاة مصلحة الطفل وظروفه العمرية. فإذا كان عمر الصغير أقل من ثلاث سنوات ميلادية، فلا يجوز أن تزيد مدة المشاهدة عن ساعتين. أما إذا كان عمره ثلاث سنوات فأكثر، فتُحدَّد مدة المشاهدة بما لا يقل عن ثلاث ساعات أسبوعياً. كما منح الأم حق استضافة الصغير لمدة تصل إلى أربع وعشرين ساعة في مكان مناسب، إذا اقتضت مصلحته ذلك.[49]

» معاناة أم تنتظر لقاء طفليها وسط قهر وغياب العدالة

(ب.ح،) 27 عامًا، أم لطفلين، تعاني من فراق قسري عن طفليها منذ شهور، دون وسيلة قانونية لرؤيتهما بسبب تعطل المحاكم. يفاقم هذا العجز شعورها بالقهر والخوف من أن يكبر أطفالها وهم يظنون أنها تخلّت عنهم.

”

أنا أم لطفلين يوسف (8 سنوات) وإبراهيم (4 سنوات). بتاريخ 31 يوليو 2024، قام زوجي بتطليقي، إلا أن الطلاق لم يُثبّت رسميًا حتى الآن بسبب تعطّل عمل المحاكم الشرعية نتيجة الحرب. ومنذ ذلك الوقت، لم يُسمح لي برؤية أطفالي سوى أربع مرات فقط بعد تدخل وسطاء. كل ما أطلبه اليوم هو حقي الطبيعي كأم: أن أراهم، أن أطمئن عليهم دون خوف أو إذلال. حاولت مراراً أن أصل إليهم بكل الطرق الممكنة، لكن

48 تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 5 يناير 2025 بمدينة دير البلح.

49 تعميم 2010/22 بخصوص دعوى مشاهدة الصغار ص22-23.
https://ljc.gov.ps/storage/documents/vM17osie6Zn6a7ksh8cXoBcANZNrR9Xkeh9ao22d.pdf

دون جدوى. كنت أعتزم رفع دعوى مشاهدة أمام المحكمة، ولكن استمرار تعطّل المحاكم الشرعية حرمني حتى من هذا الحق الأساسي.

أشتاق لأصواتهم، لضحكاتهم، حتى لبكائهم... لا يمرّ يوم دون أن أتخيلهم بين ذراعي، لكنني أعيش كل لحظة بألم وقهر لأنهم بعيدون عني، ولأنني عاجزة تمامًا عن الاقتراب منهم. ما يقلقني بشدة هو أن غياب القضاء يسمح لوالدهم التمادي في سلوكه، ويمنحه سلطة مطلقة على حساب مصلحة أطفالي. أخشى أن ينسوا حضني، أن يكبروا وهم يعتقدون أنني تخلّيت عنهم، بينما الحقيقة أنني أُبعدت قسراً عنهم، وعن دور الأمومة." [50]

5.5 توقف النظر في دعاوى التفريق

تسرد (هـ. ق.) 21 عاماً، معاناة سنوات من التعليق، علِقت في خطوبة بلا زواج ولا حقوق، بينما تنصّل خطيبها من مسؤولياته مستغلاً الحرب الإسرائيلية وتعطيل المحاكم الشرعية. وجدت نفسها، وسط القصف وانهيار العدالة، وحيدة في مواجهة العزلة، والاكتئاب، ومحاولات الانتحار.

"كنت قد حصلت على خدمة قانونية من وحدة المرأة في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة، وحصلت على حكم نفقة زوجية وتم تنفيذ الحكم، وتسلّمت النفقة عن شهرين فقط. بعد ذلك، اندلعت الحرب الإسرائيلية على القطاع، فأُغلقت المحاكم الشرعية وتعطلت دوائر التنفيذ، ما أدى إلى وقف تنفيذ باقي حقوقي المستحقة شرعاً، واستغل خطيبي هذا التعطيل للتنصل من التزاماته، ولم أتمكن منذ ذلك الوقت من تحصيل أية نفقة متراكمة.

كما رفعت المحامية في المركز قبل الحرب دعوى تفريق للتعليق في شهر أغسطس 2023 أمام المحكمة الشرعية. عُقدت آخر جلسة قبل بدء الحرب، وتأجلت الجلسة التالية إلى 12 أكتوبر لاستكمال الإجراءات

50 تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 30 يوليو 2025، في منطقة المواصي بمدينة خان يونس.

القضائية، لكن بسبب اندلاع الحرب، تعطلت الجلسات وتوقفت الدعوى، وبقيت قضيتي معلقة. منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، ما زلت أعيش حالة من التعليق التعسفي، لا أنا زوجة، ولا مطلقة قادرة على استعادة حياتها، في ظل ظروف حرب مستمرة زادت من معاناتي النفسية والاجتماعية بشكل لا يُحتمل.

أثر الوضع النفسي عليّ بشكل بالغ. أصبت باكتئاب حاد، أصبحت انطوائية، وامتنعت عن الحديث مع أي شخص من عائلتي. حبست نفسي في غرفتي لأيام طويلة، وانقطعت عن العالم الخارجي، خشية الإحراج عند سؤالي إن كنت متزوجة أم لا. شعرت باليأس الكامل من تحصيل حقي، وراودتني أفكار انتحارية أكثر من مرة. وما زالت فكرة الموت تراودني بين الحين والآخر، نتيجة إحساسي بالظلم والقهر والتهميش.

في شهر ديسمبر 2023، اضطررنا للنزوح إلى رفح جنوب قطاع غزة. آنذاك كان خطيبي يقيم في المنطقة ذاتها، وحاول اختطافي أكثر من مرة، ما فاقم حالتي النفسية المتدهورة في ظل انعدام الأمن والمنظومة القضائية كلها. حاولت عائلتي إنهاء القضية بشكل ودي مرات عديدة، لكنه رفض كل المحاولات، واشترط أن أتنازل عن كافة حقوقي الشرعية والمادية. ومنذ عودتنا إلى غزة في 28 يناير 2025، تواصلت من جديد مع محامية المركز التي أبلغتني أن المحاكم الشرعية لا تزال تعمل وفق خطة طوارئ بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة.

أعيش منذ ثلاث سنوات في وضع قانوني غير واضح ومؤلم على كافة الأصعدة. خطيبي تزوج من امرأة أخرى وأنجب طفلين، بينما لا زلت أنا معلقة بلا طلاق أو حقوق. أشعر أن عمري يضيع، وكل ذلك بسبب تعنته، واستغلاله لتعطيل المحاكم، واستمرار الحرب التي أطالت مأساتي وأعاقت الطريق نحو حريتي." [51]

وفقاً لقانون الأحوال الشخصية المعمول به في قطاع غزة، يُمنح الزوج وحده حق الطلاق، إذ يمكنه إيقاعه على زوجته في أي وقت دون الحاجة إلى موافقتها.[52] في المقابل، لا تملك الزوجة هذا الحق بشكل مباشر، بل خولها القانون إمكانية طلب التفريق عن طريق رفع دعوى لدى المحكمة الشرعية، بشرط أن تُثبت وجود أسباب معتبرة نصّ عليها القانون تُجيز التفريق بينها وبين زوجها.[53]

51 تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 23 مارس 2025، بمدينة غزة.
52 مرجع سابق، الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية في منظومة قوانين الأحوال الشخصية، ص20.
53 المرجع السابق، ص22.

إن الإجراءات القانونية في قضايا التفريق تُعد بطبيعتها طويلة ومرهقة، وقد تمتد لسنوات، ما يُبقي المرأة المتضررة في حالة انتظار مؤلم ومعاناة نفسية مستمرة. ومع تعرّض المحاكم الشرعية للتدمير، وضياع ملفات القضايا نتيجة الهجمات الإسرائيلية، تصبح الحاجة لإعادة بدء الإجراءات من الصفر بعد انتهاء الحرب عبئاً إضافياً يرهق المرأة نفسياً واجتماعياً. يدفع هذا الواقع القاسي كثيراً من النساء إلى التنازل عن حقوقهن الشرعية فقط من أجل إنهاء حالة التعليق المفروضة عليهن، مما يعتبر انتهاك صارخ لحقهن في الوصول إلى العدالة والتمتع بالحماية القانونية.[54]

» حرية معلقة: امرأة تنتظر حكم التفريق وسط توقف المحاكم

كانت (ن.أ.) 34 عاماً، تأمل أن تجد في القضاء الشرعي طريقاً لإنهاء زواج أنهكها نفسياً، فرفعت دعوى تفريق للشقاق والنزاع في يناير 2023، تابعت الجلسات رغم ما فيها من مشقة على أمل صدور الحكم قريباً. لكن مع اندلاع الهجوم الإسرائيلي على غزة، توقفت المحاكم وتعطلت الإجراءات، وبقيت معلقة حتى اليوم.

> بدأتُ إجراءات دعوى التفريق عن زوجي للشقاق والنزاع بتاريخ 29 يناير 2023، وقد حضرتُ عدّة جلسات أمام المحكمة الشرعية، وإجراءات دعوى التفريق شاقة وطويلة حسب القانون المطبق في غزة. وكان من المتوقع صدور حكم التفريق خلال وقت قريب. ومع اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، توقفت المحاكم الشرعية بالكامل، وتعطلت كافة الإجراءات القضائية، ومنذ ذلك الوقت، لم يُبت في القضية، وبقيتُ حتى اللحظة عالقة قانونيًا ونفسيًا، دون حكم تفريق، ودون إمكانية التحرر من هذا الزواج الذي بات يشكّل عبئًا كبيرًا على حياتي واستقراري.
>
> حاولتُ أنا وأهلي مراراً، من خلال تدخلات الوجهاء والوساطة العشائرية، الوصول إلى حل ودي أو تسوية تنهي هذا الوضع القاسي، إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل. هو يدرك تماماً أنني عاجزة، وأن المحاكم لا تعمل بشكل منتظم ويستغل ذلك.

54 مقابلة مع المحامية سماح عاشور.

لقد بلغ بي اليأس حدًّا جعلني أُقدِم على التنازل عن جميع حقوقي الشرعية، فقط لأضع حداً لهذا الزواج وأستعيد حريتي وكرامتي، وأبدأ حياة جديدة بعيداً عن المعاناة. ومع أن هذا التنازل جاء بعد معاناة طويلة، لا يزال زوجي يرفض تطليقي ويتعسف في استخدام حقه بالطلاق المنفرد، مستغلاً تعطل المحاكم الشرعية وتوقف الإجراءات، ليمعن في تعليقي وحرماني من أبسط حقوقي الإنسانية.

أعيش اليوم في وضع قانوني ونفسي مؤلم، لا أنا زوجة تُعاش معها الحياة، ولا مطلقة تحظى بحقوقها في بداية جديدة. حالتي المعلّقة تستهلكني يومياً، وأشعر أنني محاصرة ومقيّدة، بلا قدرة على تقرير مصيري أو استعادة حريتي.“ [55]

» حياة متوقفة بين تفريق منتظر وقضاء غائب:

كما أفادت (ر.أ.) 19 عاماً، لطاقم المركز، وهي فتاة لم تتجاوز سن الطفولة حين زُوّجت قسراً، واليوم، في عمر الشباب، لا تزال عالقة في زواج إجباري لا تملك القدرة القانونية على إنهائه أو التخلص من معاناته المستمرة بسبب توقف عمل المحاكم الشرعية:

”

في ديسمبر 2022، تقدّمتُ بدعوى نفقة وأنا في حالة نفسية منهارة. كنت أعيش صدمة عميقة، ولا زلت حتى اليوم أتساءل: كيف وصلت حياتي إلى هذا الحال؟ منذ البداية، لم أرغب في هذا الزواج. كنت مطلقة، ولم يتجاوز عمري 16 عاماً، وكانت حالتي النفسية سيئة للغاية. لكنني وافقت تحت الضغط الاجتماعي، ولم أجد أمامي خياراً حقيقياً. للأسف، بدلاً من أن يكون هذا الزواج نقطة بداية جديدة، كان مصدراً إضافياً للعنف الجسدي والنفسي.

فعلاً، حصلت على حكم قضائي لصالح قضيتي، إلا أن إجراءات التنفيذ توقفت تماماً مع اندلاع الحرب وتوقف

55 تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 3 أغسطس 2025، بمدينة خان يونس.

عمل المحاكم الشرعية، ما حال دون تحصيل نفقتي. كما أصبحت عاجزة تماماً عن رفع دعوى تفريق لإنهاء هذا الزواج القسري ووضع حد لمعاناتي المستمرة.

أعيش اليوم في صدمة متواصلة، أشعر وكأن حياتي متوقفة بالكامل، ومصيري معلّق دون أفق واضح. كلما تواصلت مع محامٍ، أسمع ذات العبارة المحبِطة: "لا يمكن الانفصال إلا بالتراضي، ولا نملك وسيلة لمساعدتك في الوقت الحالي". باتت هذه الكلمات تشعرني باليأس الشديد، لا أستطيع المضي قدماً في حياتي. ما زلت قانونياً (زوجة) رغم أنني لا أعيش أي شكل من أشكال الحياة الزوجية. هويتي ما زالت مع زوجي، ولا توجد أي جهة تنفيذية قادرة على استردادها، ما حرمني من تسجيل نفسي لدى الأونروا أو الحصول على أي مساعدة إنسانية أو اجتماعية خلال الحرب.

كما أثر هذا الوضع على حالتي النفسية بشكل بالغ. أصبحت علاقاتي العائلية متوترة، وأعيش ضغطًا داخليًا خانقًا جعلني أؤذي نفسي أحيانًا من شدة القهر. كل ما أريده هو أن أخرج من هذا الزواج، أن أبدأ من جديد، أن أتمكن من مواصلة تعليمي واستعادة كرامتي، لكن الحرب شلّت كل شيء. توقفت المحاكم وبقيت أنا عالقة في دوامة مغلقة لا أعرف لها نهاية."[56]

» نتائج شهادات النساء: انعكاسات شلل القضاء الشرعي على حقوق النساء

يزداد أثر تدمير المحاكم الشرعية وتعطل عملها اليوم على النساء في قطاع غزة، إذ تتحمل النساء حالياً عبئاً مضاعفاً نتيجة العنف الممنهج الذي يستهدف المدنيين، ليس فقط من خلال القصف المباشر والهجمات المستمرة، بل أيضاً عبر الانهيار غير المباشر في البنية المجتمعية والاقتصادية، وتفكك مؤسسات الحكم.[57]

لقد أدى توقف عمل القضاء الشرعي وتعليق استقبال القضايا الجديدة في قطاع غزة بسبب الهجوم الإسرائيلي إلى آثار خطيرة على واقع المرأة الفلسطينية، خاصة في ظل غياب أي بدائل مؤسسية قادرة على معالجة قضايا الأحوال الشخصية. فقد أصبحت النساء عاجزات عن متابعة قضايا تتعلق بالتفريق، النفقة، الحضانة، أو المشاهدة، ما جعلهن

56 تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 28 إبريل 2025، بمدينة غزة.

57 الاسكوا، تقرير حول وضع المرأة العربية التماس النساء والفتيات للعدالة: من تصديق الصكوك الدولية إلى تطبيقها، 2014، ص23.

في حالة قانونية معلقة وغير مستقرة. ولا يقتصر هذا الوضع على تجميد إمكانية الوصول الآمن إلى العدالة، بل يُفاقم بشكل بالغ من معاناة النساء نفسياً واجتماعياً واقتصادياً، ويجعلهن أكثر عرضة للتهميش والاستغلال. ومع استمرار الهجوم الإسرائيلي وغياب أفق لوقف إطلاق النار أو استئناف عمل المحاكم الشرعية، تجد كثير من النساء أنفسهن مضطرات للتنازل عن حقوقهن، ليس بمحض الإرادة، بل نتيجة الشعور بالعجز، وانسداد سبل الإنصاف القانوني، وانهيار أدوات الحماية الرسمية التي كانت تشكل الحد الأدنى من الأمان القانوني والاجتماعي.

كما أن فقدان ملفات القضايا القانونية التي كانت منظورة أمام المحاكم الشرعية نتيجة استهدافها وتدمير أرشيفاتها يُمثّل فجوة قانونية بالغة الخطورة تمسّ جوهر العدالة في قطاع غزة، وتُلقي بآثارها المباشرة على النساء، باعتبارهن الأكثر هشاشة في هذا السياق. إذ تجد العديد منهن أنفسهن في حالة قانونية ضبابية، غير قادرات على استكمال الإجراءات السابقة، وتحت وطأة قلق دائم من عدم القدرة على إثبات حقوقهن بعد استئناف عمل المحاكم. وقد يُضطر عدد كبير من النساء إلى إعادة فتح قضاياهن من نقطة الصفر، بما يتطلبه ذلك من إجراءات طويلة، وشاقة، ومكلفة نفسيًا وماديًا، في وقت تتردى فيه الأوضاع الإنسانية على نحو غير مسبوق. وقد تدفع بعض النساء، في ظل هذه الحالة، إلى التنازل القسري عن حقوقهن، هرباً من المشقة القانونية أو يأساً من إنصاف قد لا يأتي.

وقد كشفت إفادات التقرير أن النساء دفعن الثمن الأكبر لتعطل عمل القضاء الشرعي، حيث فقدن حقوقهن الشرعية والاقتصادية والاجتماعية، وانتهكت حمايتهن القانونية التي كانت ملاذهن الأخير. كما أكدت تلك الإفادات عمق الألم النفسي والمعاناة التي تعيشها النساء، اللاتي وجدن أنفسهن عُرضة للظلم والضياع في غياب أي بدائل قانونية أو دعم مؤسسي، ما تركهن في حالة من الخوف والقلق المستمرين، دون أمل في الحماية أو العدالة.

6.

استهداف الاحتلال الإسرائيلي لمنظومة القضاء الشرعي في غزة: انتهاك متعمد للحماية القانونية في سياق الإبادة الجماعية:

لا يمكن فصل استهداف المحاكم الشرعية ومنع الوصول الآمن إلى العدالة فيها عن السياق الأوسع للهجوم العسكري المتواصل منذ 7 أكتوبر 2023، إذ تكشف الوقائع أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنتهج سياسة منهجية تهدف إلى تفكيك البنية المؤسسية والقانونية الفلسطينية، ضمن هدف منظم لتجريد المجتمع من أدواته السيادية والتنظيمية. ويأتي تدمير المحاكم، وتعطيل عملها، وإتلاف الأرشيفات القضائية، بالتوازي مع استهداف المؤسسات التعليمية والثقافية والدينية، في إطار نمط موسّع يسعى إلى تقويض النظام المدني الفلسطيني ومحو هويته الوطنية.

وفي هذا السياق، يظهر استهداف القضاء الشرعي كجزء مركزي من هذه السياسة، لا بوصفه مجرد أثر جانبي للعمليات العسكرية، بل باعتباره فعلاً مقصوداً يستهدف البنية العدلية بشكل مباشر. فالمحاكم الشرعية تضطلع بدور أساسي في تنظيم قضايا الأحوال الشخصية، وضمان الحقوق المدنية للأسر الفلسطينية، ما يجعل تعطيلها بمثابة تقويض لمسار العدالة الاجتماعية، وحرمان منهجي للفئات الأكثر هشاشة، وعلى رأسها النساء، من أحد أهم خطوط الحماية الرسمية.

وما يُثير القلق على نحو خاص هو أن هذه السياسات لا تقتصر على تدمير البنية التحتية المدنية، بل تتجاوزها إلى تفكيك المجتمع من الداخل، من خلال إضعاف الروابط القانونية والاجتماعية التي تنظّم العلاقات الأسرية والمدنية، وتمنح الأفراد شعوراً بالأمان والانتماء. وفي هذا الإطار، يُعد استهداف القضاء الشرعي، المختص مباشرة بقضايا الأحوال الشخصية، لا سيما تلك المتعلقة بالنساء، مؤشّرًا واضحًا على نية خلق حالة من الفوضى العارمة والفراغ القانوني يصعب ترميمها. يُقوّض هذا الواقع قدرة السكان على حماية حقوقهم وتسوية نزاعاتهم بطرق منظمة. ونتيجة لذلك، تتراجع قدرة السكان على حماية حقوقهم وتسوية نزاعاتهم بطرق منظمة، في حين تتفاقم معاناة الفئات الأضعف، خاصة النساء، اللواتي يجدن أنفسهن دون أي حماية قانونية فعالة خلال قاسية تستهدف كل جوانب حياتهن.

في حين أن تتحمل إسرائيل، بصفتها قوة احتلال، التزامات واضحة بموجب القانون الدولي الإنساني تجاه السكان المدنيين في قطاع غزة، وذلك وفقًا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، لا سيما المواد (3)، (27)، و(147)، وكذلك المواد (48)، (51)، و(52) من البروتوكول الإضافي الأول. وتلزم هذه النصوص دولة الاحتلال باحترام حقوق السكان في الأراضي المحتلة، وضمان أمنهم، والحفاظ على النظام العام واستمرارية الحياة المدنية، بما يشمل حماية القضاة وتمكينهم من أداء مهامهم، بالإضافة إلى صون الأعيان المدنية، والحفاظ على البنية القضائية والمؤسسات القانونية القائمة، وعدم التدخل في عملها أو تدميرها، إلا في حالات الضرورة العسكرية القصوى، وهو ما لا ينطبق على استهداف منظومة القضاء الشرعي أو غيرها من المرافق العدلية في غزة.

التوصيات:

في ظل تعطل عمل المحاكم الشرعية في قطاع غزة، ومنع الوصول الآمن والمنصف إلى العدالة نتيجة الاستهداف المتعمد والممنهج للبنية العدلية، وما نجم عن ذلك من انتهاك جسيم لحقوق الأفراد، لا سيما النساء، في نيل حقوقهن المرتبطة بالأحوال الشخصية والحماية القانونية. يُوصي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بما يلي:

1. التحرك العاجل لوقف جريمة الإبادة الجماعية المرتكبة في قطاع غزة، بما يتوافق مع الالتزامات القانونية الواقعة على عاتق الدول الأطراف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948، وضمان عدم الإفلات من العقاب بحق مرتكبيها.

2. توفير حماية دولية فعالة للمنظومة القضائية في قطاع غزة، من خلال إنشاء مناطق آمنة أو آليات حماية مؤقتة تُمكّن القضاء الشرعي من استئناف عمله واستقبال القضايا، خصوصاً في أهم قضايا الأحوال الشخصية، بما يضمن الحد الأدنى من الوصول إلى العدالة.

3. تضمين أثر تعطيل العدالة في التقارير الدولية الصادرة عن الهيئات الأممية ومنظمات حقوق الإنسان، مع تسليط الضوء على التبعات القانونية والاجتماعية المترتبة على تدمير البنية العدلية، لا سيما فيما يتعلق بحقوق النساء والفئات الهشة، اعتباراً من أن ذلك أحد مظاهر الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.